



مفوضية الاتحاد الأفريقي



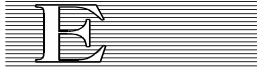
الأمم المتحدة  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع الثالث للجنة الخبراء

الاجتماع السابع والعشرون للجنة الخبراء التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا  
26-29 آذار/ مارس 2008

الدورة الثالثة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين

الدورة الحادية والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا  
31 آذار/ مارس - 2 نيسان/ ابريل 2008



Distr.: General  
E/ECA/COE/27/3  
AU/CAMEF/EXP/3(III)  
Date: 5 March 2008

Arabic  
Original: English

الاجتماعات السنوية المشتركة الأولى  
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية  
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية  
والتخطيط والتنمية الاقتصادية

أديس أبابا، إثيوبيا

دراسة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا في عام 2007

## المحتويات

### الصفحة

|                                                                                       |    |
|---------------------------------------------------------------------------------------|----|
| ألف - مقدمة.....                                                                      | 1  |
| باء - الاقتصاد العالمي.....                                                           | 2  |
| جيم - الأداء العام للنمو في أفريقيا .....                                             | 3  |
| دال - اتساع اختلالات الاقتصاد الكلي في البلدان الأفريقية الفقيرة في الموارد.....      | 8  |
| هاء - الموازين الخارجية هي أيضاً شاغل من شواغل البلدان الأفريقية المستوردة للنفط..... | 12 |
| واو - اتجاهات التنمية الاجتماعية في أفريقيا.....                                      | 17 |
| زاي - آفاق عام 2008 - توقعات أفضل رغم المخاطر                                         | 23 |
| حاء - الخلاصة - المسائل الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية في أفريقيا .....              | 25 |
| المراجع .....                                                                         | 28 |

## ألف - مقدمة

تمثل أزمة القروض العقارية غير المضمونة التي حدثت مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية و ما نتج عنها من اضطراب في الأسواق المالية العالمية فضلاً عن تدهور الدولار تحديات خطيرة للنمو في العالم في عام 2008. ويُتوقع الآن أن تدهور الائتمان سيكون له آثار على النمو في الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة النمو الأخرى أكبر مما كان متوقعاً في عام 2007. وسيؤدي ذلك إلى تباطؤ الطلب على صادرات البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، مما يفضي بدوره إلى انخفاض النمو في هذه الاقتصادات. وبالرغم من هذا التباطؤ، يتوقع أن يظل النمو نشطاً في الاقتصادات النامية والأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية ولكن لا يرجح له أن يكون كافياً لمقابلة الآثار الناجمة من انخفاض النمو في الاقتصادات المتقدمة النمو على النمو في العالم.

يُتوقع حدوث آثار سلبية على النمو في العديد من البلدان الأفريقية ولاسيما البلدان المستوردة للنفط والبلدان غير الساحلية نتيجة لتباطؤ النمو في العالم وارتفاع أسعار النفط. بيد أن أفريقيا بشكل عام يتوقع لها أن تحقق معدلات نمو عالية في عام 2008. ولكي تحافظ أفريقيا على مستويات النمو العالية في ظل تحديات عالمية فإنها تحتاج لوضع استراتيجيات فعالة لإدارة إيرادات صادرات السلع الرئيسية للحد من حدوث صدمات في المستقبل وزيادة الاستثمار المحلي وتشجيع التنويع وتعبئة الموارد الداخلية والخارجية لمواجهة تحديات تمويل التنمية.

تتناقش هذه الدراسة التطورات الرئيسية التي حدثت في الاقتصاد العالمي في عام 2007، وما يرجح أن يترتب عليها من آثار في البلدان الأفريقية. وتقدم استعراضاً لأداء الاقتصادات الأفريقية على صعيد الاقتصاد الكلي والصعيد القطاعي، بما في ذلك التوقعات لعام 2008. وتستعرض الدراسة كذلك الاتجاهات الرئيسية في مجال التنمية الاجتماعية مع التركيز على مجالات التعليم والصحة والبطالة في أوساط الشباب والمساواة بين الجنسين والشيخوخة. وتختتم بتسليط الضوء على عدد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية المهمة التي تحتاج لأن يوليها راسمو السياسة الأفريقيون والمجتمع الإنمائي بشكل عام اهتماماً عاجلاً.

## باء- الاقتصاد العالمي

انخفض معدل النمو في الاقتصاد العالمي إلى 3,7 في المائة في عام 2007 بعد أن بلغ 3,9 في المائة في عام 2006<sup>1</sup>. وساهم ارتفاع أسعار النفط والمدخلات الأخرى وما صاحب ذلك من اضطراب في الأسواق المالية في حدوث هذا الانخفاض. ونتج عن الأزمة الأخيرة في القروض العقارية غير المضمونة انخفاض غير متوقع في معدلات النمو في الولايات المتحدة وتباطؤ في الطلب على الواردات، مما أدى إلى حدوث بعض الآثار السلبية على النمو في البلدان الصناعية الأخرى. ولكن هذه الآثار قابلها نمو محلي مدفوع بالطلب في مناطق أخرى.

على الصعيد العالمي، شهدت رابطة الدول المستقلة ودول شرق آسيا أعلى معدلات للنمو، زادت على نسبة 8 في المائة. أما في البلدان النامية، فقد انخفض معدل النمو بدرجة طفيفة من 7 في المائة في عام 2006 إلى 6,9 في المائة في عام 2007. ويتوقع أن يقارب معدل النمو في العالم نسبة 3,4 في المائة في عام 2008.

تتسم الاختلالات في الحسابات الجارية العالمية بالضخامة ولكنها ظلت مستقرة في عام 2007. ففي البلدان المتقدمة النمو، ظل العجز مستقرا عند 600 بليون دولار في عام 2007، بالرغم من وجود فوائض كبيرة في ألمانيا واليابان. وانخفض حجم العجز التجاري بالولايات المتحدة من أعلى معدل يبلغه وهو 844 بليون دولار في عام 2006 إلى 780 بليون دولار في عام 2007، بفضل الزيادة في الصادرات. وحققت البلدان المصدرة للنفط مجتمعة فائضا قدره 500 بليون دولار وحققت معظم البلدان النامية فوائض. وفي البلدان الآسيوية النامية تجاوز حجم الفائض 200 بليون دولار، وكانت الصين أكبر المساهمين فيه. ومن المتوقع استمرار الاتجاهات الحالية في عام 2008.

بالرغم من استمرار ارتفاع أسعار النفط، ظل متوسط معدل التضخم العالمي منخفضاً في عام 2007 (2,8 في المائة بالمقارنة بنسبة 2,9 في المائة في عام 2006)، ويعزى ذلك جزئياً إلى القيود المفروضة على زيادة الأجور، والتطبيق الصارم للسياسة المتعلقة بالاقتصاد الكلي في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء، فضلاً عن إمدادات المصنوعات رخيصة الثمن من الصين. إلا أن مخاطر التضخم ازدادت بسبب ازدياد معدلات البطالة، ولاسيما في أوروبا، وارتفاع أسعار السلع الأساسية.

---

<sup>1</sup> تم الحصول على جميع البيانات المتعلقة بالنمو والأسعار المستخدمة في هذه الدراسة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر 2007، ما عدا البيانات الخاصة لسوازيلاند ونيشيل، التي تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الالكترونية لوحدة المعلومات بمجلة الإيكونوميست.

ظلت أسعار السلع الأساسية الأفريقية المعدة للتصدير مثل البن والكافور والقطن والأخشاب الاستوائية مستقرة، في حين أدت عملية تشجيع استخدام الوقود الحيوي مؤخراً إلى زيادة ملحوظة في أسعار السلع الأساسية الزراعية، كالقمح والذرة والسكر. وتمثل التطور الرئيسي الآخر المتعلق بأفريقيا في الزيادة السريعة التي شهدتها التجارة والتدفقات الرأسمالية فيما بين بلدان الجنوب. فقد ارتفعت معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان الجنوب من 5 في المائة فقط من التدفقات العالمية المتجهة إلى الخارج في عام 1990 إلى 17 في المائة في عام 2005. ويأتي معظم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بشكل متزايد من آسيا، ولاسيما من الهند والصين ودول الخليج. وفي الوقت ذاته ازداد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أفريقيا نفسها بدرجة كبيرة في عام 2006، ونشأ أساساً من جنوب وشمال أفريقيا. وتتركز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي الموارد الطبيعية والخدمات.

ينطوي تكثيف الروابط مع آسيا في مجال المعونة والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر على فوائد وتحديات لأفريقيا على السواء. فقد تضاعفت الصادرات الأفريقية إلى الصين بأكثر من أربع مرات في الفترة بين عام 2000 وعام 2005، حيث بلغ حجمها 19,5 بليون دولار. ويساهم النمو الذي تشهده آسيا في توسيع أسواق الصادرات لأفريقيا وبتيح فرصاً جديدة لتوليد العمالة في الشركات المحلية والأجنبية. إلا أن الشركات الصناعية الأفريقية تواجه مخاطر فقدان الأسواق المحلية إن لم تستطع منافسة الواردات القادمة من آسيا.

### جيم- الأداء العام للنمو في أفريقيا

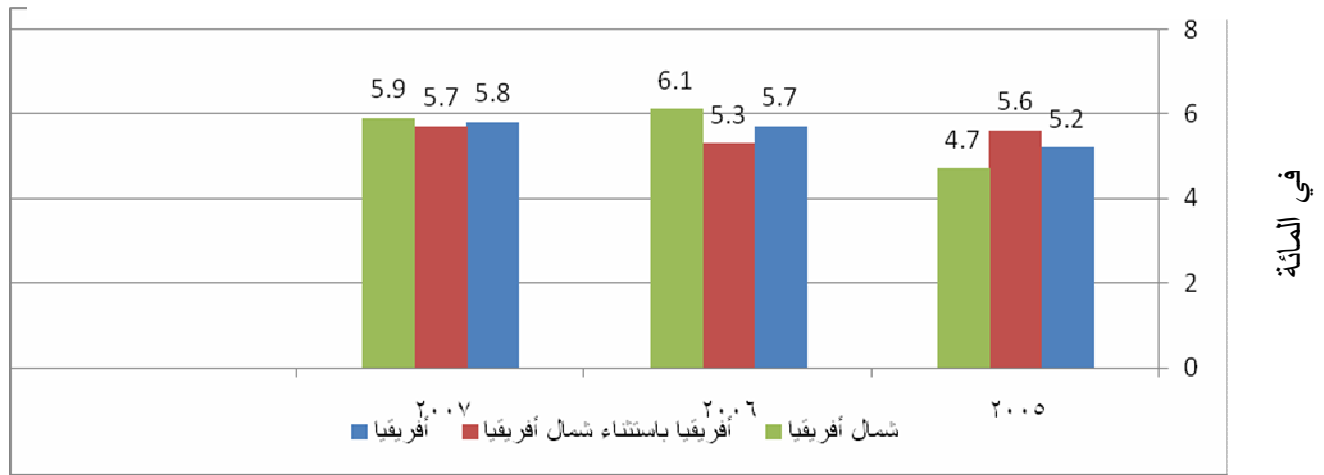
#### ارتفاع طفيف لمعدل النمو الاقتصادي في أفريقيا في عام 2007

حافظت أفريقيا على زخم النمو القوي في السنوات القليلة الماضية وحققت معدل نمو بلغ 5,8 في المائة في عام 2007، بعد أن لم يزد عن 5,7 في المائة في عام 2006 و 5,2 في المائة في عام 2005 (الشكل 1). ومثلما حدث في السنوات السابقة، فقد كانت القوة المحركة لأداء النمو هي زيادة الطلب العالمي أساساً وارتفاع أسعار السلع الأساسية. وتشمل العوامل الأخرى لاستمرار زخم النمو في أفريقيا الاستمرار في تثبيت الاستقرار للاقتصاد الكلي وتحسين إدارة الاقتصاد الكلي وزيادة الالتزام بالإصلاحات الاقتصادية وزيادة إنتاج النفط في عدد من البلدان وزيادة تدفقات رأس المال الخاص وتخفيف أعباء الديون وزيادة حجم الصادرات بخلاف الوقود. كما شهدت أفريقيا تقلصاً في الصراعات السياسية والحروب، ولاسيما في غرب ووسط أفريقيا، بالرغم من هشاشة السلم في بعض أجزاء القارة.

سجلت صادرات السلع والخدمات الأفريقية زيادة في قيمتها بمعدل 15,2 في المائة في عام 2007 مقارنة بزيادة في الواردات بلغت 13,2 في المائة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم

المتحدة، تشرين الأول/ أكتوبر 2007). وطبقت بلدان أفريقية عديدة إصلاحات على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي والجزئي على حد سواء، أدت إلى تحسن عام في بيئة الأعمال التجارية وبيئة الاستثمار. وساعدت زيادة المعونة وتخفيف عبء ديون القارة على جذب تدفقات كبيرة من رأس المال الخاص، بالرغم من انخفاض حجمه في السنوات الثلاث الماضية (29 مليون دولار في عام 2005 و 25 مليون دولار في عام 2006 و 22 مليون دولار في عام 2007). كما ساهم استقرار الاقتصاد الكلي، من بين عوامل أخرى، في زيادة معدلات الادخار المحلي من 25,3 في المائة في عام 2006 إلى 26,3 في المائة في عام 2007 (انظر صندوق النقد الدولي، 2007).

### الشكل 1- النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا، 2002-2008



**المصدر:** إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة تشرين الأول/ أكتوبر 2007.

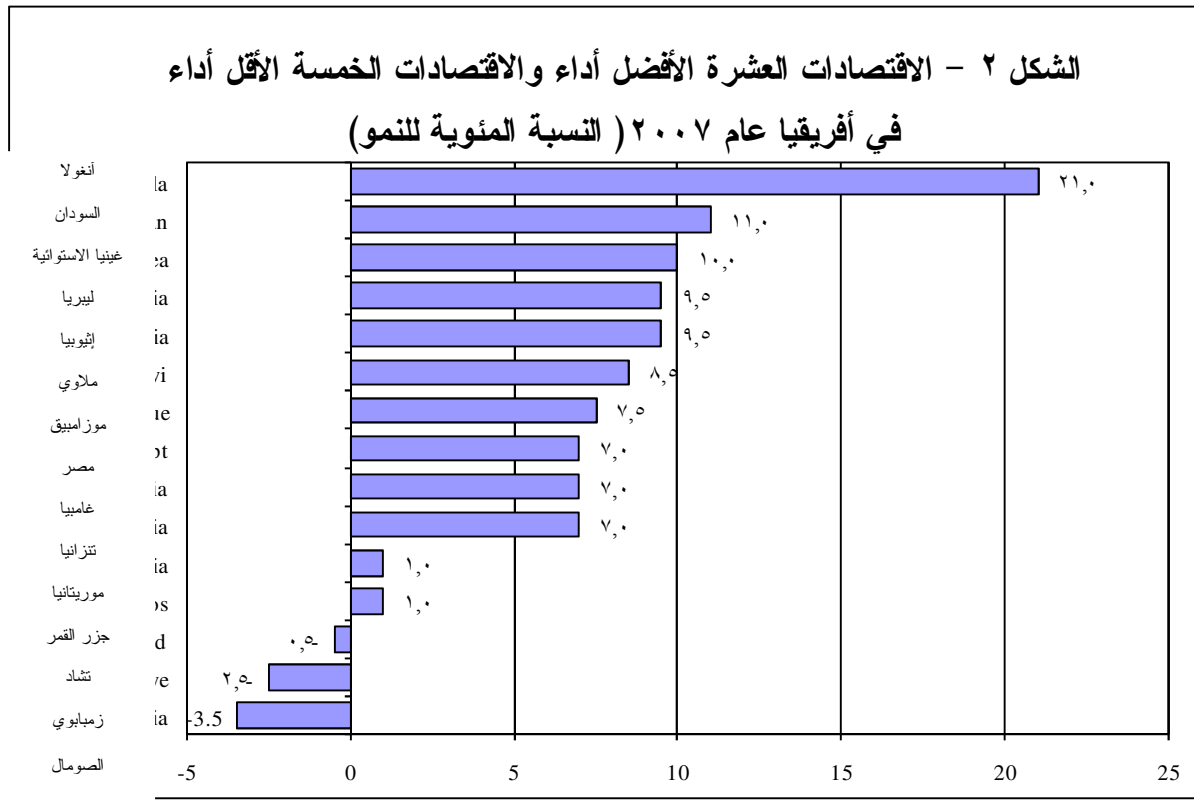
**ملاحظات:** تقديرات جزئية لعام 2007 وتوقعات لعام 2008.

يتعين زيادة هذه التحسينات وتعميقها ومواصلتها إذا أريد لأفريقيا أن تعجل وتواصل تحقيق النمو بعد انتهاء الطفرة الحالية للسلع الأساسية. كما تحتاج القارة إلى تشجيع النمو عالي الجودة الذي تستفيد منه قطاعات عريضة من حيث توليد العمل الكريم والمساعدة في الحد من وطأة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فمعدل نمو الدخل الفردي الحقيقي المسجل (البالغ 0,3 في المائة في الفترة 1990 - 2002 و 3 في المائة في الفترة 2003 - 2007) لا يكفي لكي تحرز أفريقيا أي تقدم يذكر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعتمد تمكن أفريقيا من التعجيل بتحقيق النمو ومواصلته بشكل حاسم على إحراز تقدم في مجال تنويع مصادر النمو والنجاح في تعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية من أجل زيادة الطلب المحلي بشكل عام والطلب في مجال الاستثمار بشكل خاص.

التنوع الكبير في النمو على نطاق البلدان

يمكن بسهولة ملاحظة ضعف النمو في أفريقيا في مواجهة التطورات في أسواق السلع الأساسية وعدم الاستقرار السياسي بإلقاء نظرة خاطفة على قائمة أفضل وأقل البلدان أداءً في عام 2007 (الشكل 2). فستة من الاقتصادات الأفضل أداءً هي اقتصادات غنية بالنفط أو المعادن (أنغولا والسودان ومصر وغينيا الاستوائية وموزامبيق وتنزانيا) في حين يشهد بلد واحد (ليبيريا) انتعاشاً بعد انتهاء الصراع. أما هيكل الاقتصادات المتبقية الأفضل أداءً فتهيمن عليه الزراعة (أثيوبيا وملاوي) أو الخدمات (غامبيا).

وبخلاف مصر، تتميز الاقتصادات الأفضل أداءً بمحدودية كبيرة في مجال التنويع فيما يتعلق بالمنتجات والصادرات الصناعية وتفتقر إلى متطلبات مواصلة النمو. ومن الجدير بالاهتمام ملاحظة أن الاقتصادات الخمسة الأقل أداءً تشترك في خصائص مماثلة مع الاقتصادات الأفضل أداءً. فموريتانيا وتشاد بلدان غنيان بالنفط في حين أن زمبابوي بلد غني بالمعادن. بيد أن الصومال وزمبابوي عانتا من عدم الاستقرار السياسي مما كان له آثار سلبية على الأداء الاقتصادي. وتشهد تشاد وموريتانيا وجزر القمر تدنياً في حجم الناتج والصادرات من السلع الأساسية، وهي حالة تبين الحاجة العاجلة للتنويع الاقتصادي في القارة.

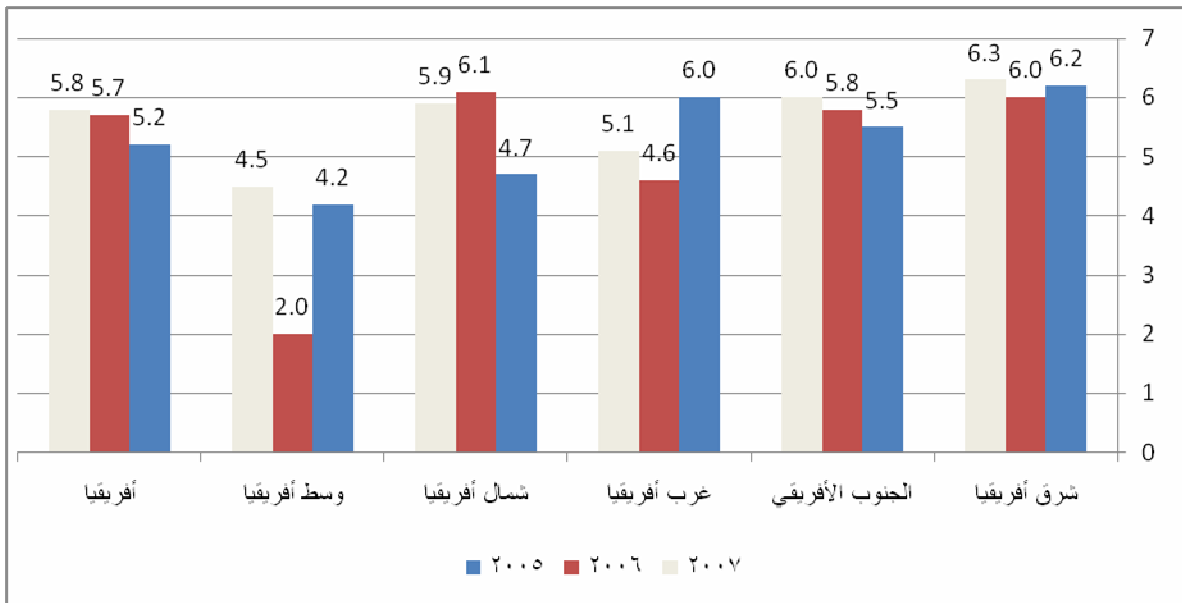


المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، تشرين الأول/أكتوبر 2007 أ

تفاوت كبير في أداء النمو على الصعيد دون الإقليمي

في الوقت الذي تباطأ فيه أداء النمو بدرجة طفيفة في شمال أفريقيا، شهدت سائر المناطق زيادة في حجم النمو في عام 2007 مقارنة بعام 2006 (الشكل 3). ويشير ذلك إلى تماثل النمو على نطاق واسع في المناطق. فمنطقة شرق أفريقيا وهي غير منتجة للنفط ولديها صادرات معدنية محدودة، ظلت تقود الأداء الاقتصادي في أفريقيا، في حين تخلفت منطقة وسط أفريقيا عن سائر المناطق الإقليمية في عام 2007.

الشكل 3- أداء النمو في المناطق دون الإقليمية في الفترة 2005 - 2007 (بالنسبة المئوية)



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، تشرين الأول/ أكتوبر 2007 أ.

أدت شدة الطلب على السلع الأساسية واستمرار ارتفاع الأسعار فضلاً عن هطول الأمطار بصورة مواتية والنمو المتسارع في مجال الزراعة إلى تعزيز النشاط الاقتصادي في قطاعي الصناعة والخدمات إلى جانب النمو العام في معظم البلدان في شرق أفريقيا. وكانت أثيوبيا على رأس بلدان المنطقة حيث حققت معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بلغ 9,5 في المائة في عام 2007 تليها تنزانيا (7 في المائة) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (6,5 في المائة) ومدغشقر (6,4 في المائة) وكينيا (6,1 في المائة) وأوغندا (6 في المائة) وسيشيل (5,8 في المائة). وشملت العوامل الأخرى المؤدية لتحقيق النمو في المنطقة زيادة الاستثمار الحكومي في الهياكل الأساسية، والسياسات الرامية إلى تشجيع تنمية القطاع الخاص، والاستثمار في الصناعة التحويلية، فضلاً عن ارتفاع عائدات السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر.

أدت نهاية القتال إلى إنعاش الزراعة والنمو في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في حين سجلت كينيا نمواً على نطاق واسع شمل معظم القطاعات الاقتصادية. ولا تزال البلدان الثلاثة الأقل أداءً في المنطقة تعاني من نفس الأسباب التي أعاقَت النمو في السنوات السابقة وهي الحرب الأهلية في الصومال (-3,5 في المائة) وعدم الاستقرار السياسي والضوابط الاقتصادية المتشددة المفروضة من قبل الحكومة المركزية الإريتريّة (2 في المائة) وانخفاض أسعار صادرات الفانيليا وعائدات السياحة في جزر القمر (1 في المائة). وبالرغم من هذا التقدم، يظل النمو في شرق أفريقيا مقيداً بسبب تدني الهياكل الأساسية، ولأسيما الطرق وإمدادات الطاقة، التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتحد من القدرة على التنافس على الصعيد الدولي.

استمرت أنغولا تقود الجنوب الأفريقي فيما يتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (21 في المائة في عام 2007) وذلك بفضل زيادة إنتاجها من النفط. وتشمل العوامل التي تدفع إلى تحقيق النمو في البلدان الأخرى في المنطقة تحسين الأداء في قطاعات الزراعة والتعدين والسياحة والتوسع في الصناعة التحويلية والبناء. وحققت ملاوي أعلى معدل للنمو بلغ 8,5 في المائة في عام 2007، بفضل استمرار الانتعاش الزراعي، في حين أن استقرار الاقتصاد الكلي واستمرار الدعم المقدم من المانحين قد ساعدا موزامبيق في الاستمرار في تحقيق معدل نمو مرتفع (7,5 في المائة في عام 2007). وفي جنوب أفريقيا ظل الأداء الاقتصادي قويا (4,8 في المائة)، بفضل التوسع في قطاعي البناء والتعدين وزيادة الاستثمار في قطاع الشركات. وما زالت سوازيلند وزمبابوي البلدين الأضعف أداءً في الجنوب الأفريقي بسبب عدم الاستقرار السياسي في زمبابوي وآثار الجفاف وخفض الإنتاج في صناعة المنسوجات في سوازيلند.

ومثلما حدث في السنوات الماضية، ظل النمو مرتفعاً في شمال أفريقيا (5,9 في المائة في عام 2007) بفضل الزيادة في إنتاج النفط والغاز وارتفاع أسعار النفط. وشملت العوامل الإضافية للنمو الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (إلى السودان على سبيل المثال) وزيادة استثمارات القطاع العام (الجزائر وليبيا). وسجل السودان أعلى معدل للنمو (11 في المائة) في عام 2007 تليه مصر (7 في المائة) وتونس (6 في المائة). وشكلت الإصلاحات الاقتصادية التي حفزت الاستثمار المحلي وإنعاش قطاع السياحة ركيزة النمو في مصر، في حين استفاد النمو في تونس من التوسع في قطاعي الصناعة والخدمات، اللذين ساهما في التعجيل بالتنويع الاقتصادي. وهبط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل حاد في المغرب (من 7,9 في المائة في عام 2006 إلى 3 في المائة في عام 2007) بسبب ظروف الطقس غير المواتية وتدني الناتج الزراعي، كما هبط معدل النمو في موريتانيا (من 11,4 في المائة في عام 2006 إلى 1 في المائة في عام 2007) بسبب انكماش إنتاج النفط نتيجة مشاكل تقنية في حقل شنقيتي.

استند تسارع النمو في السنغال وغينيا بيساو في عام 2007 بالمقارنة بعام 2006 واستمرار الانتعاش في ليبيريا وسيراليون إلى زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي في غرب أفريقيا هذا العام

(5,1 في المائة بعد أن كان 4,6 في المائة في عام 2006). واستفادت المنطقة ككل من التحسن في مستوى هطول الأمطار والأداء الجيد للزراعة فضلاً عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية، بالرغم من الآثار السلبية لتكلفة الطاقة على البلدان غير المنتجة للنفط. وكانت كوت ديفوار وغينيا البلدين الأقل أداء في المنطقة في عام 2007، إذ لم يحققا سوى معدل نمو قدره 2 في المائة و 1,5 في المائة، على التوالي. وقد أثر عدم الاستقرار السياسي وتدهور الهياكل الأساسية وضعف المؤسسات الاقتصادية تأثيراً سلبياً على فرص الاستثمار والإنتاج في كوت ديفوار، ولاسيما في قطاعي الكاكاو والبترول. وبالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي، مازال أداء غينيا ضعيفاً بسبب ضعف أداء الزراعة وتدني الهياكل الأساسية والعبء الناتج من ارتفاع أسعار النفط.

بالرغم من تخلف نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في وسط أفريقيا عن المناطق الأخرى، فقد قفز من 2 في المائة في عام 2006 إلى 4,5 في المائة في عام 2007. كما أدت الزيادة في إنتاج النفط والغاز والزيادة في الإيرادات إلى حفز النشاط غير النفطي ورفعت معدل النمو إلى 10 في المائة في غينيا الاستوائية وإلى 4,9 في المائة في غابون في عام 2007. ولكن وبسبب انخفاض إنتاج النفط هبط معدل النمو من 6,1 في المائة في عام 2006 إلى 4 في المائة في عام 2007 في جمهورية الكونغو من 0,5 في المائة إلى -0,5 في المائة في تشاد. وفي هذا ما يؤكد ضرورة التنويع الاقتصادي بعيداً عن قطاع الموارد في هذه البلدان لتعجيل بتحقيق النمو واستمراره.

شكل التوسع في الخدمات المرتبطة بالنفط واستمرار الازدهار في التشييد والسياحة ركيزة للأداء الاقتصادي القوي في سان تومي وبرينسيبي (6,5 في المائة)، في حين أن ضعف بيئة الأعمال التجارية قد أضرَّ بالنمو في الكاميرون. ولا يزال عدم الاستقرار السياسي يعوق الاستثمار ويحد من تقديم الخدمات العامة الأساسية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبجانب معالجة المشاكل المتعلقة بالأمن، سوف يتطلب تحقيق النمو بمعدلات عالية واستمراره في وسط أفريقيا إلى تكثيف الاستثمار في الهياكل الأساسية لتشجيع النشاط من جانب القطاع الخاص وتحقيق التنويع الاقتصادي.

**دال - اتساع اختلالات الاقتصاد الكلي في البلدان الأفريقية الفقيرة في الموارد**

**ما زالت الاستدامة المالية تشكل تحدياً للبلدان المستوردة للنفط**

حققت أفريقيا في المتوسط فائضاً عاماً في الميزانية بالرغم من أن هذا الفائض كان أقل في عام 2007 (2,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) بالمقارنة بعام 2006 (2,8 في المائة) ، وحقق 15 بلداً فقط من بين 42 بلداً أفريقياً تتوفر بشأنها بيانات فائضاً في الميزانية في عام 2007، وفي حين أن أكثر من 60 في المائة من البلدان المصدرة للنفط قد حققت فوائض في الميزانية، فقد شهدت 76 في

المائة من البلدان المستوردة للنفط عجزاً في الميزانية. ومن المؤكد أن ارتفاع أسعار النفط يفرض ضغوطاً على الأرصد المالية للاقتصادات الأفريقية في البلدان المستوردة للنفط، حيث شهدت نسبة 93 في المائة منها عجزاً في الفترة 1998 - 2007 (الجدول 1).

### الجدول 1 - متوسط توزيع العجز المالي في أفريقيا حسب مجموع الموارد، 1998 - 2007

| البلدان ذات الفوائض    | البلدان المصدرة للنفط | البلدان غير المصدرة للنفط | البلدان الغنية بالمعادن | البلدان غير الغنية بالمعادن |
|------------------------|-----------------------|---------------------------|-------------------------|-----------------------------|
| البلدان ذات الفوائض    | 7                     | 2                         | 1                       | 1                           |
| أقل من 5 في المائة     | 2                     | 2                         | 1                       | 1                           |
| بنسبة 5 - 10 في المائة | 3                     | صفر                       | صفر                     | صفر                         |
| أكثر من 10 في المائة   | 2                     | صفر                       | صفر                     | صفر                         |
| بلدان تشهد عجزاً       | 6                     | 27                        | 9                       | 18                          |
| أقل من 5 في المائة     | 5                     | 18                        | 6                       | 12                          |
| بنسبة 5 - 10 في المائة | 1                     | 7                         | 2                       | 5                           |
| أكثر من 10 في المائة   | صفر                   | 2                         | 1                       | 1                           |
| مجموع عدد البلدان      | 13                    | 29                        | 10                      | 19                          |

**المصدر:** وحدة المعلومات بمجلة الإيكونوميست، تشرين الأول/أكتوبر 2007.

**ملاحظات:** نظراً لمحدودية البيانات فقد تمت تغطية 42 بلداً فقط. والبلدان الأحد عشر المستثناة هي جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، سيراليون، الصومال، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، موريتانيا والنيجر.

كانت جميع البلدان العشرة التي حققت أعلى فائض في عام 2007 هي البلدان الغنية بالنفط أو الغنية بالمعادن أو كليهما. أما البلدان التي تشهد أكبر عجز في الميزانية فمعظمها من البلدان التي تتعرض لصدمات داخلية متكررة (على سبيل المثال عدم الانتظام في هطول الأمطار والصراعات السياسية) أو الصدمات الخارجية (أسواق السلع الأساسية الزراعية على سبيل المثال). وتفتقر هذه البلدان (بما فيها

إريتريا وغانا وغينيا وملاوي وسان تومي وبرينسيبي وزمبابوي) لفرص التنويع الاقتصادي بما يكفي لمساعدتها في استيعاب آثار الصدمات التي يتعرض لها أداؤها المالي.

يجدر بالذكر أنه بالرغم من اضطراب معظم البلدان الأفريقية المستوردة للنفط إلى تحمّل العجز في ميزانيتها على مدى العقد الماضي، فقد كان متوسط العجز ضئيلاً بالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي وذلك بفضل السياسات المالية الحذرة. وتشمل الإدارة المالية إزالة أو خفض إعانات الوقود وخصخصة المشاريع العامة على نطاق واسع وترشيد الاستهلاك الحكومي للنفط. وفي الوقت ذاته استطاع العديد من البلدان زيادة إيراداتها من الضرائب بفضل نمو الناتج المحلي الإجمالي والإصلاح الضريبي، بما في ذلك إدخال ضريبة القيمة المضافة والاستراتيجيات الأخرى التي تعزز كفاءة الإدارة الضريبية.

بيد أن السياسة المالية الصارمة تعني في كثير من الأحيان خفض الإنفاق على الخدمات العامة الأساسية والبطء في إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فمعظم البلدان الأفريقية تخصص نسبة تتراوح بين 3 و 4 في المائة فقط من ناتجها المحلي الإجمالي للصحة والتعليم وهو ما يقل عن النسبة المرجعية البالغة 20 في المائة من الميزانية الحكومية المخصصة للتعليم والنسبة المخصصة للصحة والبالغة 15 في المائة (البنك الدولي/ صندوق النقد الدولي 2005، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 2007 أ). وفي بعض البلدان، يستهدف خفض الميزانية الإنفاق الرأسمالي أيضاً مما ينتج عنه تباطؤ النمو في الهياكل الأساسية العامة وسوء صيانة الهياكل الأساسية القائمة. ويؤدي ذلك بدوره إلى الحد من الاستثمار الخاص والاستفادة من القدرات الإنتاجية.

ما زال الحفاظ على الاستقرار المالي في مواجهة ارتفاع أسعار النفط يحظى باهتمام رئيسي لدى العديد من الحكومات التي تعتمد اعتماداً شديداً على دعم المانحين (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 2007 ب). ومن المهم أن يزيد المانحون والمجتمع الإنمائي الدولي بشكل عام الدعم المالي، ويفضل أن يتم ذلك بتقديم المنح وتخفيف أعباء الديون للبلدان الأفريقية المستوردة للنفط حتى يمكن المحافظة على الاستقرار المالي. وكانت الزيادة الأخيرة في تدفقات المعونة إلى أفريقيا تعزى بصورة عامة إلى تخفيض عبء الديون وقُدِّمت إلى مجموعة مختارة من البلدان، في الوقت الذي تركزت فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الغنية بالموارد. ولذلك تقع على المانحين مسؤولية ألا يقتصر على الوفاء بالتزاماتهم بزيادة حجم المعونة وإنما تحسين نوعيتها أيضاً.

### زيادة الضغوط التضخمية في العديد من البلدان الأفريقية

لا يزال معدل التضخم معتدلاً في أفريقيا ككل (3,6 في المائة في عام 2007) ولكن الضغوط التضخمية تزداد بصفة خاصة في البلدان الأفريقية المستوردة للنفط بسبب ارتفاع أسعاره. وبلغت نسبة

البلدان الأفريقية التي سجلت في عام 2007 معدلات تضخم تصل إلى 5 في المائة أو 60 المائة من مجموع البلدان الأفريقية، في مقابل 52 في المائة في عام 2006 (الجدول 2). وتمثل النسب المئوية للبلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له 54 في المائة و 65 في المائة على التوالي في عام 2007. وفي حين يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة تكاليف الإنتاج في البلدان المستوردة للنفط، مما يفضي إلى ارتفاع الأسعار، فإن زيادة إيرادات النفط تزيد الطلب المحلي وتتسبب في ارتفاع الأسعار في البلدان المصدرة للنفط، مثل أنغولا (12,6 في المائة) والسودان (9 في المائة). ونظراً لما تحدثه معدلات التضخم العالية من أثر قوي في أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية، فإن هذه المعدلات العالية تشكل في بلدان مثل زيمبابوي (6840 في المائة) وغينيا (24 في المائة) وإريتريا (23,5 في المائة) شاعلاً كبيراً يقلق الفقراء الذين يفتقرون إلى شبكات أمان مناسبة.

وفي الوقت ذاته، تعتمد الحكومات على تشديد السياسات المالية والنقدية بجانب زيادة قيمة العملة لتجنب تسارع وتيرة التضخم على حساب انخفاض النمو. ونظراً للتأثير السلبي المحتمل لهذه السياسات على النمو فإن إدارة الاقتصاد الكلي بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط تصبح أكثر صعوبة وتكلفة.

## الجدول 2 - توزيع معدلات التضخم في أفريقيا لعام 2007 (53 بلداً)

| النطاق                                        | أفريقيا | البلدان الغنية بالنفط | البلدان غير النفطية | البلدان الغنية بالمعادن | البلدان غير الغنية بالمعادن |
|-----------------------------------------------|---------|-----------------------|---------------------|-------------------------|-----------------------------|
| أقل من 5 في المائة                            | 21      | 7                     | 14                  | 3                       | 18                          |
| بين 5 و 10 في المائة (باستثناء 10 في المائة)  | 20      | 5                     | 15                  | 8                       | 12                          |
| بين 10 و 20 في المائة (باستثناء 20 في المائة) | 9       | 1                     | 8                   | 3                       | 6                           |
| 20 في المائة فأكثر                            | 3       | 0                     | 3                   | 2                       | 1                           |
| مجموع عدد البلدان                             | 53      | 13                    | 40                  | 16                      | 37                          |

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، تشرين الأول/أكتوبر 2007 أ.

وتحتاج البلدان المصدرة للنفط إلى اعتماد سياسات مناسبة لتلافي التهاب الاقتصاد. ولهذه الغاية، يجب أن توجه نسبة كبيرة من إيراداتها من النفط لتمويل استثمار محلي حقيقي. و سيساعدها هذا على بناء القدرة الإنتاجية بدلا من الزيادات المباشرة في الاستهلاك الحكومي والخاص التي تؤدي إلى نشوء طلب مفرط في وقت لا يملك فيه الاقتصاد القدرة على الاستجابة لهذا الطلب. ويجب على هذه البلدان أيضاً أن تنتظر في ادخار جزء مناسب من الإيرادات لغرض تحقيق الاستقرار وخدمة الأجيال المقبلة.

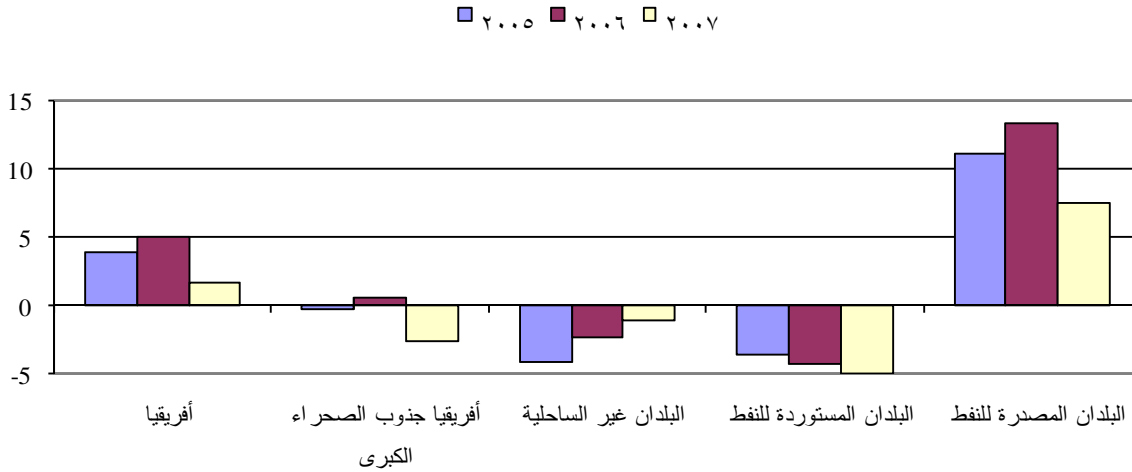
## هاء - الموازين الخارجية هي أيضاً شاغل من شواغل البلدان الأفريقية المستوردة للنفط

### التطورات في موازين المدفوعات

انخفض فائض الحساب الجاري لأفريقيا من 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 إلى 1,7 في المائة في عام 2007 (الشكل 4). ونتج هذا التدني عن زيادة العجز في الحساب الجاري بالبلدان المستوردة للنفط (من -4,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 إلى -5 في المائة في عام 2007). وفي الوقت ذاته، ظلت البلدان المصدرة للنفط تتمتع بفائض عال في الحساب الجاري (5,7 في المائة في عام 2007). و يعني هذا بالقيم المطلقة أن الفوائض التجارية للبلدان المصدرة للنفط تفوق مبالغ العجز التجاري للبلدان المستوردة للنفط. ونظراً لارتفاع تكاليف النقل وضعف القدرة التنافسية على الصعيد الدولي، غالباً ما تسجل اقتصادات البلدان الأفريقية غير الساحلية عجزاً أكبر في الحساب الجاري قياساً ببلدان أفريقية أخرى. بيد أن هذا العجز انخفض في عام 2007 بفضل زيادة تدفقات المعونة التي كانت في معظمها في شكل تدابير لتخفيف عبء الدين.

وتمثل استدامة الحساب الجاري في البلدان الأفريقية المستوردة للنفط تحدياً يشكل خطراً على استقرار الاقتصاد الكلي وآفاق النمو وبخاصة بالنسبة لاقتصادات البلدان غير الساحلية. ويمثل ترشيد استهلاك النفط وإيجاد مصادر بديلة للطاقة من قبيل الطاقة الكهرومائية أحد السبل التي يمكن أن تتبعها البلدان الأفريقية المستوردة للنفط لخفض فاتورة وارداتها. وعلى المدى القصير، تحتاج البلدان المستوردة للنفط إلى الدعم الخارجي للوفاء بالاحتياجات من النفقات مع الحد إلى أقصى درجة من حالة عدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي. ويجب أن تركز الاستراتيجيات المتوسطة والطويلة الأجل على زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية، وبناء القدرة الإنتاجية، وتنويع الصادرات، وتعزيز القدرة التنافسية على الصعيد الدولي.

#### الشكل 4- ميزان الحساب الجاري في أفريقيا حسب الفئة، 2005-2007 (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



**المصدر:** صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، تشرين الأول/أكتوبر 2007.

**ملاحظة:** استثيت الصومال لعدم توافر البيانات

#### تزايد قيمة العملات يهدد القدرة التنافسية على الصعيد الدولي

بموازاة مع اليورو، زادت قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية مقابل دولار الولايات المتحدة زيادة كبيرة بالقيم الاسمية. ولذلك تفقد صادرات منطقة الفرنك القدرة على المنافسة خارج منطقة اليورو. وواصلت قيمة العملات الأفريقية الأخرى في معظمها ارتفاعها مقابل دولار الولايات المتحدة في عام 2007. وما دامت كميات كبيرة من الصادرات الأفريقية تقيم بدولارات الولايات المتحدة، وبما أن أسعار الصادرات ظلت مستقرة إلى حد ما، فإن زيادة قيمة العملة، بالإضافة إلى أنها تثني عن الاستيراد من أفريقيا، تستتبع تدنيا في الأرباح التي تجنى من الأنشطة الأفريقية المتجهة نحو التصدير. فهي تجعل الواردات أرخص في الأسواق المحلية ولا تشجع الصادرات، مما يشكل ضغطاً على ميزان الحساب الجاري. وكان هذا حال معظم البلدان الغنية بالسلع الأساسية، وترتبت على ذلك آثار سلبية فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل.

واستناداً إلى سعر الصرف الساري الحقيقي، شهد 23 بلداً من البلدان الأفريقية الـ 36 التي تتوفر بيانات بشأنها زيادة في قيمة عملاتها على مدى الفترة 2002 - 2007<sup>(2)</sup> بيد أن 3 بلدان فقط هي التي سجلت معدل زيادة في قيمة العملة يزيد متوسطه السنوي على 10 في المائة، ولم يسجل أي بلد من البلدان التي تم النظر في بياناتها انخفاضاً في سعر الصرف الساري الحقيقي بنسبة تزيد على 10 في المائة سنوياً. وكانت زمبابوي وأنغولا وزامبيا والسودان وجنوب أفريقيا البلدان الأفريقية الخمسة التي سجلت أعلى معدلات الزيادة في سعر الصرف الساري الحقيقي في الفترة 2002 - 2007، في حين كانت سيشيل وملاوي وتنزانيا ومدغشقر وليبيا البلدان الخمسة التي سجلت أشد معدلات الانخفاض. وكانت زيادة مستويات الأسعار المحلية المصدر الرئيسي لزيادة سعر الصرف الساري الحقيقي في بلدان من قبيل زمبابوي التي سجل فيها سعر الصرف الاسمي انخفاضاً كبيراً<sup>(3)</sup>. وبالمقابل، شهدت بلدان أخرى مثل ليبيا انخفاضاً في سعر الصرف الساري الحقيقي رغم زيادة سعر الصرف الاسمي. فقد حافظت ليبيا على الأسعار المحلية في مستويات منخفضة قياساً بمستويات الأسعار الأجنبية وشهدت انكماشاً في الفترة من عام 2000 إلى عام 2004.

وبالإضافة إلى إيرادات صادرات السلع الأساسية، نجمت زيادة سعر الصرف الساري الحقيقي في بعض البلدان الأفريقية عن زيادة النفقات وتدفقات المعونة وغيرها من تدفقات رؤوس الأموال إليها، والتحويلات المالية، والإيرادات المرتفعة المتأتية من السياحة. وشهد سبعون في المائة من البلدان المصدرة للنفط زيادة في سعر الصرف الساري الحقيقي. وللتصدي لمشاكل الداء الهولندي المحتملة، تحتاج البلدان الغنية بالسلع الأساسية بوجه خاص إلى أن تتسق سياساتها النقدية والمالية تنسيقاً وثيقاً، وتزيد من الإنتاجية، وتعزز جانب العرض في اقتصاداتها باستخدام إيرادات التصدير لتمويل الهياكل الأساسية العامة، مما سيعزز تنمية القطاع الخاص (صندوق النقد الدولي، 2007ب).

وتكتسي مسألة إدارة إيرادات النفط أهمية حاسمة بالنظر إلى أنه تتكدس لدى معظم البلدان الغنية بالموارد مبالغ كبيرة من احتياطي القطع الأجنبي، الناشئة عن فوائض الحساب الجاري وكذا عن تدفقات

---

(2) يحدد الرقم القياسي لسعر الصرف الساري الحقيقي على هذا النحو  $[Pd/Pf \cdot NER]$  و يعني  $Pd$  مستوى السعر المحلي و  $Pf$  مستوى السعر الأجنبي (الولايات المتحدة) و  $NER$  سعر الصرف الرسمي المعبر عنه بسعر العملة المحلية لدولار الولايات المتحدة (متوسط الفترة). وعليه، فإن سعر الصرف الساري الحقيقي يمثل كمية السلع الأجنبية التي يمكن شراؤها بوحدة من السلع المحلية.

(3) انخفضت قيمة الدولار الزمبابوي على سبيل المثال، من 162 مقابل دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة في عام 2006 إلى 250 في عام 2007.

الاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية إليها<sup>(4)</sup>. وفي المتوسط، تجاوزت احتياطات القطع الأجنبي نسبة 29 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا خلال الفترة 2006 - 2007. وحافظ معظم البلدان الأفريقية على احتياطات كافية؛ وهناك 6 بلدان فقط من البلدان الـ 48 المتاحة بشأنها بيانات سجل فيها التناصب بين الديون قصيرة الأجل والاحتياطات أقل من واحد في الفترة 1998 - 2005. وقد يؤدي تزايد الاحتياطات إلى نشوء سيولة مفرطة وقد يقتضي اتخاذ تدابير امتصاص لتجنب الضغوط التضخمية أو التهاب الاقتصاد. ولذلك، فإن التنسيق الوثيق للسياسة المالية والنقدية أمر ضروري للحكومات لإدارة الاحتياطات بفعالية وتجنب التقلب المسبب للاختلال في سعر الصرف، والتضخم، ونمو الناتج (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأُمم المتحدة، 2007ب).

### أفريقيا تحتاج إلى خفض دينها الخارجي وزيادة الموارد التي لا تترتب عليها ديون

يبين تحليل مستوى النمو في أفريقيا ونوعيته والقيود التي تواجهها القارة في مجال التمويل أن ثمة حاجة قوية إلى قيام القارة بخفض دينها الخارجي وتعبئة المزيد من الموارد المحلية والخارجية. ورغم مبادرات التخفيف من عبء الدين، لا يزال الدين الخارجي لأفريقيا مرتفعاً وثابتاً عند مبلغ 255 بليون دولار في عام 2006 وعام 2007. ومثل الدين طويل الأجل نحو 94 في المائة من إجمالي الدين في عام 2007. لكن، بينما سجل الدين الرسمي انخفاضاً كبيراً بفضل مبادرة التخفيف من عبء الدين، إذ انخفض من 205,7 بلايين دولار في عام 1999 إلى 144,5 بليون دولار في عام 2007، زاد الدين المستحق للمصارف وللدائنين الآخرين من القطاع الخاص من 92,4 بليون دولار في عام 1999 إلى 110,2 بلايين دولار في عام 2007.

وارتبط تحسن الأداء الاقتصادي في أفريقيا على مدى السنوات الخمس الأخيرة بحدوث زيادات ملحوظة في المدخرات المحلية ومعدلات الاستثمار. فبالنسبة لأفريقيا ككل، زادت المدخرات من 19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1998 - 2001 إلى 22 في المائة في الفترة 2002 - 2005 وإلى 26 في المائة في عام 2007، بينما زاد الاستثمار المحلي من 19,7 إلى 20,1 ثم إلى 22,1 في المائة خلال الفترة ذاتها.

بيد أن مستوى تعبئة الموارد المحلية لا يزال غير كاف لتمكين أفريقيا من تمويل الاستثمارات الضرورية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وستظل البلدان الأفريقية تعتمد على تدفقات رأس المال

---

(4) يكشف ترتيب البلدان وفقاً لما تحوزه من احتياطات القطع الأجنبي باعتبارها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي أن المصدر الرئيسي للاحتياطات العالية هو الإيرادات المتأتية من السلع الأساسية وتدفقات رأس المال الخاص وأنه لا يوجد بين البلدان الـ 10 الرئيسية ذات الاحتياطات العالية من يتلقى معونة كبيرة.

الخارجي (تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات المباشرة الأجنبية والتحويلات المالية بصفة رئيسية) لسد الفجوة في الموارد في المستقبل القريب (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2008). وفيما تتجه تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي بصفة رئيسية إلى البلدان الغنية بالموارد لتمويل الاستثمار في الصناعة الاستخراجية، يجري توجيه المزيد من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الاقتصادات غير النفطية (الجدول 3). أما التحويلات المالية للعمال فهي تقريبا بنفس مقدار الاستثمارات المباشرة الأجنبية. والمجتمع الدولي مدعو للوفاء بالتزاماته لزيادة المعونة المقدمة لأفريقيا في إطار مبادرات شتى من قبيل المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. وينبغي في الوقت ذاته أن تكفل الحكومات الأفريقية استخدام المساعدة الخارجية لبناء القدرة الإنتاجية وتقديم الخدمات العامة للحد من وطأة الفقر وتسريع الخطى نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

**الجدول 3- متوسط التدفقات الخارجية والمدخرات والاستثمارات المحلية في الفترة 1998 - 2005 (١)**

| المؤشر                                                                                          | الاقتصادات النفطية | الاقتصادات غير النفطية | بلدان أفريقيا باستثناء شمال أفريقيا | أفريقيا |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------|------------------------|-------------------------------------|---------|
| المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة الرسمية (ببلايين دولارات الولايات المتحدة)                  | 6,9                | 16,0                   | 19,4                                | 22,9    |
| الاستثمار المباشر الأجنبي، التدفقات الصافية إلى الداخل (ببلايين دولارات الولايات المتحدة) (ب)   | 11,1               | 5,5                    | 9,2                                 | 16,7    |
| التحويلات المالية للعمال والتعويضات التي تلقاها الموظفون (ببلايين دولارات الولايات المتحدة) (ج) | 8,4                | 6,0                    | 4,7                                 | 14,4    |
| الاستثمارات المحلية الإجمالية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) (د)                    | 22,2               | 19,1                   | 18,8                                | 20,6    |
| المدخرات المحلية الإجمالية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) (هـ)                      | 26,7               | 15,6                   | 19,2                                | 20,9    |
| الدين الخارجي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) (و)                                    | 53,2               | 45,7                   | 51,0                                | 49,3    |
| الدين الخارجي (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات) (ز)                                           | 150,2              | 162,5                  | 153,8                               | 155,8   |

**المصدر:** مؤشرات التنمية العالمية، 2007؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (قاعدة بيانات متاحة على الإنترنت، شباط/فبراير 2008)، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي؛ نيسان/أبريل 2007؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2007 (قاعدة بيانات متاحة على الإنترنت، تشرين الأول/أكتوبر 2007).

**ملاحظات:** (أ) تتعلق بيانات الاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية بالفترة 1998 - 2006. أما باقي المؤشرات فتتعلق بالفترة 1998-2005. وقد استثنيت البلدان التالية لعدم توافر البيانات: (ب) ليبيا وناميبيا؛ (ج) إريتريا وأنغولا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وحبوتو وزامبيا وزمبابوي وبنين والصومال وغينيا الاستوائية وليبيريا؛ (د) جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وغينيا الاستوائية وليبيريا وليبيا؛ (هـ) جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وغينيا الاستوائية وليبيريا وليبيا؛ (و) الصومال وليبيا وناميبيا؛ (ز) الصومال وغينيا الاستوائية وليبيا وناميبيا.

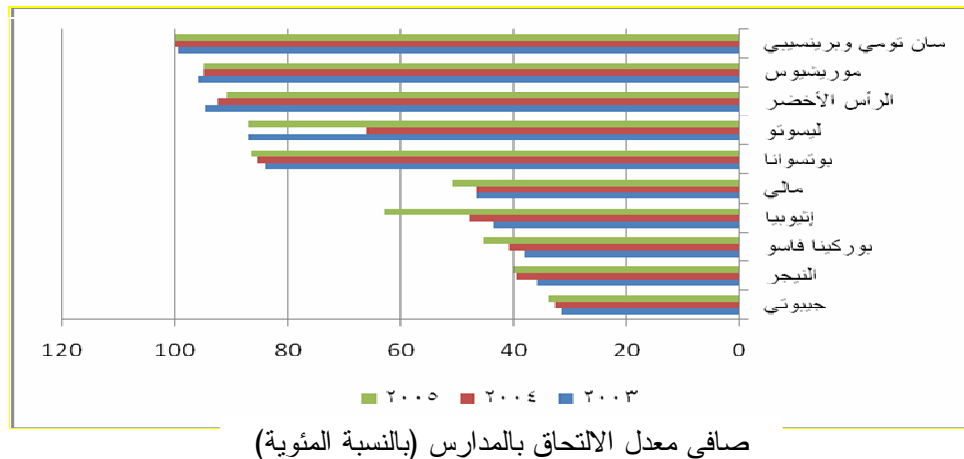
## واو - اتجاهات التنمية الاجتماعية في أفريقيا

في سياق بطء وتيرة التنمية الاجتماعية رغم ارتفاع النمو نسبيا في القارة، يتناول هذا الفرع مجموعة من الأوضاع الاجتماعية الرئيسية في أفريقيا في عام 2007. وتستند المناقشة إلى أحدث البيانات المتاحة وتركز على التعليم والصحة وبطالة الشباب والمساواة بين الجنسين والشيخوخة.

### التعليم<sup>5</sup>

لنظم التعليم أهمية في الحصول على المعارف والتعلم من أجل توسيع نطاق الخيارات المتاحة للناس وتمكينهم من أن ينعموا بصحة أفضل وعمر أطول. ومن المشجع، في هذا الصدد، أن صافي متوسط معدل الالتحاق بالمرحلة الابتدائية في أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا، قد ارتفع في الفترة 2004 - 2005 من 64 في المائة إلى 70 في المائة. ويتم هذا الاتجاه عن مزيد من التفاؤل بشأن فرص إحراز تقدم صوب تعميم التعليم الابتدائي (الهدف الإنمائي 2 من الأهداف الإنمائية للألفية) (الشكل 5). وتقترن هذه الزيادة في معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية بنقص مواز في أعداد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، إذ انخفض عددهم من 43 مليون طفل في عام 1999 إلى 30 مليون طفل في عام 2005.

الشكل 5- التقدم المحرز في صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في بلدان أفريقية مختارة، 2003-2005



<sup>5</sup> للإطلاع على البيانات المتعلقة بالتعليم، أنظر قاعدة بيانات معهد الإحصاءات التابع لليونسكو المتاحة على الإنترنت على

**المصدر: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة**

ونتيجة لتحسين فرص الحصول على التعليم الابتدائي، ارتفعت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في أوساط الشباب بأفريقيا من 64,8 في المائة في المتوسط خلال الفترة 1985-1994 إلى 72,5 في المائة خلال الفترة 1995-2005. وبالمقارنة مع مناطق أخرى، كانت الزيادة أكثر إثارة للإعجاب في بلدان شمال أفريقيا حيث ارتفع المعدل الإجمالي للإلمام بالقراءة والكتابة من 66,7 إلى 84,3 في المائة. ومن المشجع أكثر أن أكبر المكاسب تتحقق في أوساط الفتيات، مما يسد الفجوة بين الجنسين في الإلمام بالقراءة والكتابة. فقد زادت معدلات إلمام الفتيات بالقراءة والكتابة في أفريقيا من 58 إلى 66,9 في المائة مقابل زيادة أقل (من 72 إلى 78,4 في المائة) لدى الفتيان. وهنا أيضا، تتحقق أكبر المكاسب في شمال أفريقيا حيث زادت معدلات إلمام الفتيات بالقراءة والكتابة بأكثر من 20 نقطة مئوية من الفترة 1985-1994 إلى الفترة 1995-2005.

وتشكل الزيادة الكبيرة في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية في مناطق أفريقيا الأخرى عدا شمالها، خطوة هامة، لكن استكمال مرحلة التعليم الأساسي لا يزال تحديا كبيرا. وبالفعل، فإن 60 في المائة فقط من الأطفال في أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا، يستكملون مرحلة التعليم الابتدائي. وبوجه عام، يتخلى الأطفال عن الدراسة لأسباب شتى، منها التكاليف، وفقدان الإيرادات، وأنشطة الرعاية داخل الأسر المعيشية (وخاصة بالنسبة للبنات)، وتدني جودة التعليم. وفيما يتعلق بالسبب الأخير، فإن ارتفاع نسبة التلاميذ إلى المعلمين، الذي يؤدي إلى زيادة حجم الفصول الدراسية، يؤثر بشدة في جودة التعليم والتعلم في العديد من البلدان الأفريقية.

وإضافة إلى مسألة جودة التعليم، لا تزال نسبة الوصول إلى المستويات التعليمية الأعلى غير كافية في أفريقيا، وبخاصة في المناطق المذكورة. فنسبة الالتحاق الإجمالية بمرحلة التعليم الثانوي في هذه المناطق زادت فقط من 25 في المائة في عام 2000 إلى 32 في المائة في عام 2005. وهناك صورة مماثلة لهذه المناطق تتجلى في النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم العالي، التي ما زالت متخلفة عن مناطق أخرى بهامش كبير ولم تتجاوز 5 في المائة تقريبا (في عام 2005). وبالمقابل، شهدت شمال أفريقيا زيادة كبيرة في الالتحاق بالتعليم الثانوي والتعليم العالي. ففي الفترة من عام 2002 إلى عام 2005، زادت الجزائر والمغرب مثلا النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم الثانوي من 75 في المائة إلى 83 في المائة ومن 41 في المائة إلى 49 في المائة على التوالي. وخلال الفترة ذاتها، ارتفعت النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم العالي في تونس من 23 في المائة إلى 30 في المائة.

**الصحة**

بالمقارنة مع مناطق أخرى، تعاني بلدان أفريقيا من رداءة الأحوال الصحية كما تدل على ذلك المؤشرات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وداء السل والملاريا، ووفيات الأطفال ووفيات

الأمهات أثناء النفاس. وما زالت جميع المناطق، عدا شمال أفريقيا، هي الأكثر تضررا من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والإيدز. إذ يوجد بها نحو 68 في المائة من المصابين بالفيروس/الإيدز في العالم البالغ عددهم 33,2 مليون شخص، رغم أن معدل انتشار الفيروس لدى البالغين يتفاوت إذ يتراوح بين أقل من 2 في المائة في بعض بلدان منطقة الساحل إلى أكثر من 15 في المائة في العديد من بلدان منطقة الجنوب الأفريقي (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، 2007). ورغم تسجيل انخفاض طفيف في معدل انتشار الفيروس لدى البالغين في أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا، إذ انخفض من 5,8 في المائة عام 2001 إلى 5 في المائة عام 2007، فإن الفيروس والإيدز لا يزالان هما السبب الرئيسي لاعتلال ووفاة البالغين في القارة (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، 2007).

ونسبة النساء المصابات بالفيروس عالية ومتزايدة في القارة. وبالفعل، تمثل النساء 61 في المائة من الأشخاص المصابين في أفريقيا خارج شمال أفريقيا. والشباب، ولا سيما الشابات، أكثر من البالغين في مقتل العمر عرضة للإصابة بالفيروس. ويحمل الفيروس في أفريقيا باستثناء شمال أفريقيا نحو 4,3 في المائة من الشابات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 عاما مقابل 1.5 في المائة من الشباب (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، 2006). ويرتبط تعرض النساء والفتيات الأفريقيات للإصابة بالفيروس بأوجه عدم المساواة الكامنة بين الجنسين، والأعراف المجتمعية، والتمييز، إضافة إلى أسباب فسيولوجية.

وإلى جانب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يأتي السل والملاريا في المرتبة الثانية في قائمة الأمراض المعدية الرئيسية التي تؤدي إلى الاعتلال والوفاة في القارة. ويجدر بالإشارة في هذا الصدد أنه فيما يتردى الوضع في المناطق الأخرى فإنه يتحسن في شمال أفريقيا (الجدول 4).

#### الجدول 4- الاتجاهات في الإصابة بداء السل ومدى انتشاره والوفيات الناتجة عنه في أفريقيا

| أفريقيا باستثناء شمال أفريقيا |      |      | شمال أفريقيا |      |      |                                                                                                           |
|-------------------------------|------|------|--------------|------|------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 2005                          | 2000 | 1990 | 2005         | 2000 | 1990 |                                                                                                           |
| 281                           | 253  | 148  | 44           | 50   | 54   | الإصابة بداء السل - عدد الإصابات الجديدة في كل 100 000 شخص (باستثناء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية) |
| 490                           | 482  | 331  | 44           | 53   | 59   | انتشار داء السل - عدد الحالات الموجودة بالنسبة لكل 100 000 شخص (باستثناء المصابين بفيروس)                 |

| أفريقيا باستثناء شمال أفريقيا |    |    | شمال أفريقيا |   |   |                                                                                                                     |
|-------------------------------|----|----|--------------|---|---|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                               |    |    |              |   |   | نقص المناعة البشرية)                                                                                                |
| 55                            | 54 | 37 | 3            | 4 | 5 | الوفيات الناتجة عن داء السل - عدد<br>الوفيات في كل 100 000 شخص<br>(باستثناء المصابين بفيروس نقص<br>المناعة البشرية) |

المصدر: شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة

والمalaria هي السبب الرئيسي لوفاة الأطفال في أفريقيا وفقر الدم لدى النساء الحوامل. ورغم أن التقارير تشير إلى أن استخدام الأطفال دون سن الخامسة ناموسيات معالجة بمبيدات للحشرات في المناطق المعرضة لخطر الملاريا تحسن من 2.1 في المائة عام 2001 إلى 5 في المائة عام 2005، فإن حجم الاحتياجات لا يزال كبيراً (منظمة الصحة العالمية، 2006).

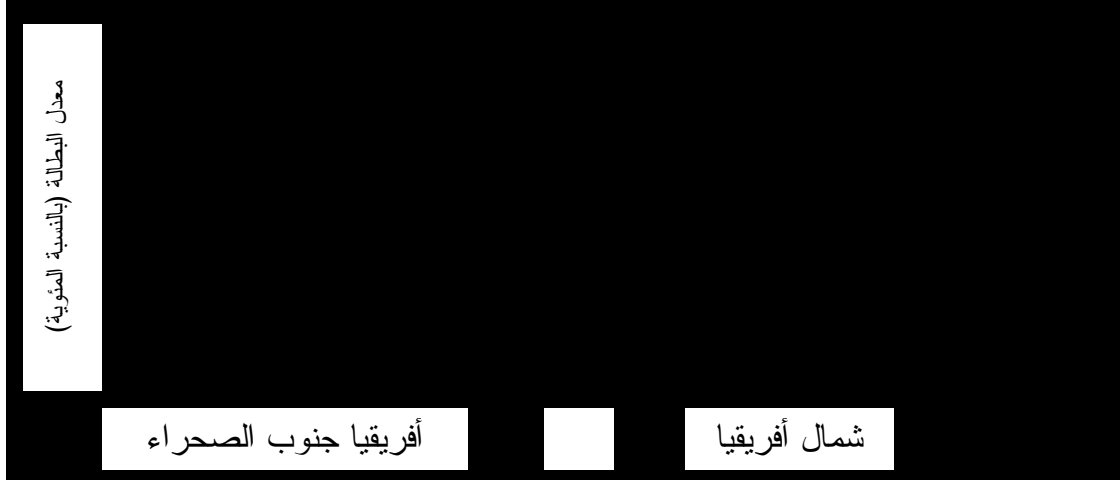
ولئن أحرزت أفريقيا ككل تقدماً في تخفيض معدلات وفيات الرضع والأطفال منذ عام 1990، هناك تباين كبير على نطاق المنطقة. فبعض البلدان، وبخاصة في شمال أفريقيا، أحرزت تقدماً في التصدي لوفاة الرضع والأطفال أكثر مما أحرزته بلدان في مناطق أخرى. وبالمثل، ما زالت الوفيات النفاسية مشكلة صحية كبرى في جميع المناطق عدا شمال أفريقيا، إذ انخفضت فقط من 920 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي في عام 1990 إلى 900 حالة وفاة في عام 2005. وسجلت نسبة الوفيات في شمال أفريقيا انخفاضاً أكبر خلال الفترة ذاتها إذ انخفضت من 250 إلى 160 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي (منظمة الصحة العالمية، 2007).

### ما زال شباب أفريقيا يواجه عدة تحديات في سوق العمل

ما زال معظم من يدخلون إلى سوق العمل من الشباب الأفريقي يواجهون آفاقاً مظلمة، إذ ينتهي بهم الأمر إلى البطالة أو يعانون من نقص العمالة أو يضطرون إلى مزاوله أعمال زهيدة الأجور في قطاع الاقتصاد غير الرسمي. وما زال 18 في المائة من الشباب يعانون من البطالة في المتوسط في القارة باستثناء شمال أفريقيا (منظمة العمل الدولية، 2006). وفي المقابل، شهد معدل البطالة في شمال أفريقيا تدنياً طفيفاً إذ انخفض من 28,6 في المائة عام 1996 إلى 25,7 في المائة في عام 2006 (الشكل 6). ومن ناحية البعد الجنساني، ورغم أن الشابات في مناطق غير شمال أفريقيا يعانين من البطالة بمعدلات تقل عن معدلات الشبان، فإن هذا لا يعني أنهن يتمتعن بفرص أفضل للوصول إلى سوق العمل. بل إن هؤلاء الشابات ليست لديهن الفرصة للبحث الفعلي عن العمل الرسمي وبالتالي يتعين عليهن قبول

عمل في القطاع غير الرسمي، أو البقاء خارج القوة العاملة. وفي شمال أفريقيا، يبقى عدد أكبر من الشباب خارج سوق العمل لأسباب ثقافية.

#### الشكل 6- لا تزال معدلات بطالة الشباب مرتفعة رغم انخفاضها طفيفا في شمال أفريقيا



المصدر: القرص المدمج للطبعة الخامسة من المؤشرات الرئيسية لسوق العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية

ولئن كان قياس معدل البطالة يعطي فكرة جزئية عن الصعوبات التي يواجهها الشباب الأفريقي لإيجاد عمل، فإنه لا يكشف الحقيقة كلها، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على العمل اللائق. وفي هذا الصدد، تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن حوالي 45 مليون شاب كانوا يعملون في أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا، في عام 2005 لكنهم كانوا يعيشون دون عتبة الفقر وهي دولار واحد في اليوم (منظمة العمل الدولية، 2006). ولم يسجل معدل العمالة الفقيرة في صفوف الشباب في المناطق غير شمال أفريقيا إلا انخفاضا هامشيا طوال العقد الأخير إذ انخفض من 59 في المائة عام 1995 إلى 57.7 في المائة في عام 2005. وبالمقابل، كان متوسط معدل العمالة الفقيرة في شمال أفريقيا أدنى من 4 في المائة خلال الفترة ذاتها.

#### المساواة بين الجنسين

واكتسبت الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا زخما على جبهات شتى في السنوات الأخيرة. فقد صدق 51 بلدا أفريقيا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ووقع 17 بلدا أفريقيا على البروتوكول الاختياري. وقامت عدة بلدان بمواءمة تشريعاتها الوطنية مع أحكام الاتفاقية المذكورة. وعلاوة على ذلك، قام 48 بلدا أفريقيا، في الفترة من عام 1995 إلى عام 2005، بإعداد خطط عمل وطنية للحد من الفقر تضمنت استراتيجيات لزيادة الإنصاف

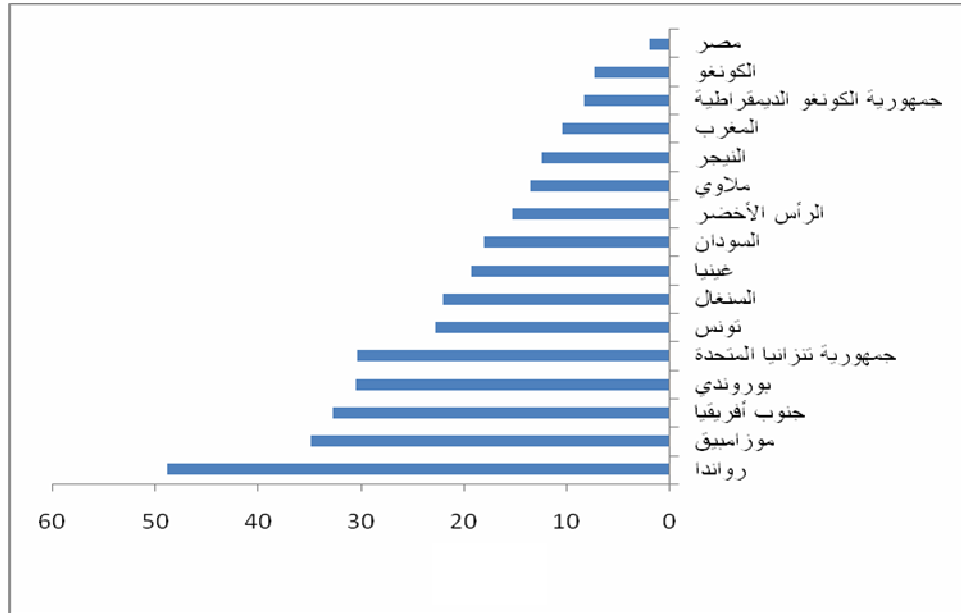
بين الجنسين. كما أن لدى بعض البلدان الأفريقية استراتيجيات لدعم قدرة المرأة على تنظيم المشاريع من خلال برامج الائتمانات الصغرى وبناء القدرات في مجال إدارة المشاريع.

### مشاركة المرأة في شؤون الحكم

رغم أن عدة بلدان زادت بدرجة كبيرة مستوى تمثيل المرأة في البرلمان، فإن مبدأي المساواة والإنصاف بين الجنسين لم يتم بعد إدماجهما تماما في عمليات إرساء الديمقراطية، وما زالت المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في معظم هياكل السلطة ومراكز اتخاذ القرار.

وما زال متوسط عدد البرلمانيات منخفضا (الشكل 7). ويبلغ المتوسط القاري بالنسبة لأفريقيا 15,5 في المائة مع تسجيل 10,6 في المائة بالنسبة لشمال أفريقيا و 17,1 في المائة بالنسبة للمناطق الأخرى، مما يعني أن العديد من البلدان لا تزال بعيدة عن الوصول إلى نسبة 30 في المائة التي تم الالتزام بها في بيجين. ولم يبلغ هدف تمثيل النساء في البرلمان بنسبة 30 في المائة أو أكثر إلا خمسة بلدان أفريقية (رواندا وموزامبيق وجنوب أفريقيا وبوروندي وتنزانيا) مع تسجيل رواندا رقم قياسي بنسبة 48,8 في المائة، متجاوزة بذلك حتى المعدل المتوسط في البلدان الاسكندنافية وهو 40 في المائة من النائبات في البرلمان (الشكل 7)

الشكل 7- النسب المئوية للنساء في البرلمانات الوطنية (المجلس الأدنى أو المجلس الوحيد) في بلدان أفريقية مختارة (الحالة في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007)



المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي

## المسنون

خلافًا للتصورات الشائعة، فإن عدد كبار السن الذين يبلغ عمرهم 60 سنة أو أكثر في أفريقيا عدد كبير ويزداد بسرعة كبيرة. فحتى عام 2007، تشير التقديرات إلى أن عدد كبار السن بلغ 50,5 مليون شخص في عام 2007، وهم يمثلون أكثر من 5 في المائة من السكان. وعلاوة على ذلك، سيزيد عدد كبار السن في أفريقيا بمعدل سنوي قدره 3,1 في المائة في الفترة ما بين 2007 و 2015، و 3,3 في المائة في الفترة ما بين 2015 و 2050، أي بوتيرة أسرع من الوتيرة التي يزيد بها عموم السكان. وبالتالي، فمن المتوقع بحلول عام 2050 أن يتجاوز عدد كبار السن 206 ملايين شخص وأن يمثلوا نحو 10,4 في المائة من السكان<sup>6</sup>.

وتعد شمال أفريقيا والجنوب الأفريقي أسرع المناطق سيرا نحو الشيخوخة في القارة. ففي عام 2007، شكل كبار السن 7 و 6,9 في المائة من سكان هاتين المنطقتين على التوالي. وتشير التوقعات إلى أن نسبة كبار السن في شمال أفريقيا ستزيد بسرعة لتصل إلى 8,2 في المائة بحلول عام 2015. وتشير التوقعات أيضا إلى أن الجنوب الأفريقي سيشهد زيادة سريعة نسبيا لكن بوتيرة أبطأ. وبحلول عام 2015، ستتراوح نسبة كبار السن ما بين 4,3 و 5,1 في المائة من مجموع السكان في شرق أفريقيا ووسط أفريقيا وغرب أفريقيا.

<sup>6</sup>أنظر شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، التوقعات السكانية في

العالم: تنقيح عام 2006، <http://eca.un.org/unpp>.

وتشكل الزيادة السريعة في عدد كبار السن في البلدان الأفريقية تحديا هاما بالنظر إلى عدم كفاية نظم الدعم المؤسسية الرسمية للمسنين. وهذا يزيد من إجهاد الموارد الأسرية إذ إن رعاية المسنين تتم في إطار الأسرة الممتدة. وتؤدي الزيادة في نسبة الإعالة التي تستتبعها الزيادة السريعة في عدد كبار السن إلى الحد من المكاسب التي تتحقق من النمو وزيادة النفقات العامة من حيث مستويات المعيشة عموما والحد من الفقر خصوصا.

### زاي - آفاق عام 2008 - توقعات أفضل رغم المخاطر

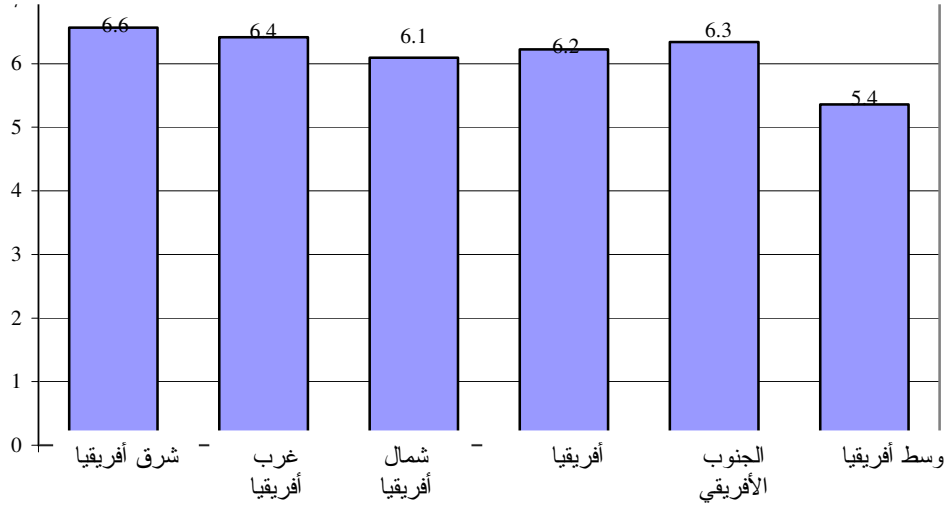
رغم المخاطر، تظل توقعات أفريقيا على المدى المتوسط إيجابية. فمن المتوقع أن يتحسن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في أفريقيا تحسنا طفيفا ليصل إلى 6,2 في المائة في عام 2008 مقابل 5,8 في المائة في عام 2007 (الشكل 8). ويتوقع أن تظل شرق أفريقيا في صدر المناطق الخمس بمعدل نمو قدره 6,6 في المائة، تليها غرب أفريقيا (6,4 في المائة)، والجنوب الأفريقي (6,3 في المائة)، وشمال أفريقيا (6,1 في المائة)، ووسط أفريقيا (5,4 في المائة). ويتوقع أن تسجل غرب أفريقيا أكبر زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة زيادة إنتاج النفط والنمو القوي في نيجيريا. لكنه يجدر بالإشارة أن الاخفاق في التعامل مع العنف الذي اندلع بعد الانتخابات في كينيا يمكن أن ينعكس سلبا على النمو في شرق أفريقيا في عام 2008.

وسينأثر تحقيق معدل النمو المتوقع في أفريقيا بمدى تأثير تباطؤ اقتصاد الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي. ومن المفترض أن يتواصل الطلب القوي على صادرات السلع الأساسية الأفريقية وأن يستمر ارتفاع أسعارها مع زيادة النمو في آسيا وعدم حدوث انخفاض كبير في النمو بأوروبا. ويشكل استمرار الإدارة الفعالة للاقتصاد الكلي وتحسين الحوكمة والحالة الأمنية عاملين آخرين يسهمان في دعم هذا التوقع الإيجابي، رغم أن عدة أنحاء من أفريقيا لا تزال تعاني من الصراعات وانعدام الأمن.

ومن الناحية السلبية، هناك مخاطر عدة تهدد النمو في أفريقيا على المدى المتوسط. فأى تباطؤ كبير أو أي تعديلات سلبية في الاقتصاد العالمي قد تتسبب في تقلص الطلب على الصادرات الأفريقية. وسيؤثر حدوث انخفاض في الطلب والأسعار سلباً في توقعات النمو الأفريقية. وستكون لتقلبات أسعار النفط آثار سلبية على النمو في البلدان المستوردة للنفط. وتحتاج القارة أيضا إلى إدارة المخاطر المحدقة بآفاق النمو الناجمة عن التقلبات التي لا يمكن التنبؤ بها في رؤوس الأموال الخارجية، وبخاصة المعونة، وزيادة قيمة العملات التي يمكن أن تنعكس سلبا على القدرة التنافسية على الصعيد الدولي. وتشكل التغيرات الجوية والصراعات التي لا يمكن التنبؤ بها عاملين إضافيين يمكن أن يؤثر في آفاق النمو بأفريقيا في عام 2008.

وعلى المديين المتوسط والطويل، تحتاج أفريقيا إلى تنويع مصادر النمو للحد من الضعف أمام الصدمات، وإيجاد فرص العمل اللائق، وتسريع الخطى نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية . ومن الأهمية الحاسمة أيضا أن تعتمد أفريقيا استراتيجيات فعالة لمكافحة الأوبئة من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والملاريا، والتخفيف من أثرها الاقتصادي والاجتماعي.

**الشكل 8 - النمو الحقيقي المتوقع للناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة لعام 2008 ( النسبة المئوية )**



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، تشرين الأول/ أكتوبر 2007

**حاء - الخلاصة - المسائل الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية في أفريقيا**

تبرز مناقشة التطورات الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة في أفريقيا عدداً من المسائل الهامة التي تستحق اهتماماً عاجلاً من جانب واضعي السياسات والأوساط الإنمائية عموماً، وتشمل التحديات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية في الوقت الراهن ما يلي:

**تسريع وتيرة النمو واستدامة النمو**

يتجلى من التحليل أن البلدان الأفريقية سجلت أداءاً اقتصادياً قوياً للسنة الثالثة على التوالي، بمعدل نمو متوسطه 5,8 في المائة. ويعزى هذا الأداء القوي إلى مجموعة من العوامل، من بينها ارتفاع الطلب على السلع الأساسية وزيادة أسعارها وزيادة الناتج في قطاعات رئيسية من قبيل الزراعة والخدمات. بيد

أن النمو في أفريقيا يظل متقلباً بسبب تدابير التنويع الاقتصادي المحدودة ويبقى الاستثمار في القطاعات الاجتماعية منخفضاً قياساً إلى أهداف التنمية الاجتماعية لأفريقيا. وتحتاج أفريقيا، من بين ما تحتاجه من تدابير في مجال السياسة العامة، إلى زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية وتنمية رأس المال البشري وتشجيع الاستثمار الخاص من أجل تنويع مصادر النمو وتحقيق معدلات نمو عالية ومستقرة.

### **زيادة الفوائد إلى أقصى حد ومواجهة تحديات ارتفاع أسعار النفط**

سيظل الارتفاع المستمر لأسعار النفط يشكل تحدياً هاماً أمام تحقيق النمو واستقرار الاقتصاد الكلي على المدى المتوسط. فزيادة تكاليف الطاقة تعوق الاستثمار وتحقيق النمو في العديد من البلدان الأفريقية المستوردة للنفط التي تواجه أيضاً تحديات أخرى لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، من بينها تزايد الضغوط التضخمية، وزيادة العجز المالي والعجز في الحسابات الجارية. وبالإضافة إلى حسن إدارة الاقتصاد الكلي، ستحتاج البلدان المستوردة للنفط إلى مزيد من الدعم الخارجي للحفاظ على النمو والحد من تقلبه. وتحتاج البلدان المصدرة للنفط إلى إدارة إيرادات النفط من أجل كفاءة تنويع مصادر النمو وقاعدة الصادرات وتجنب الزيادة المفرطة في قيمة العملة وتزايد الاحتياطيات.

### **ترجمة التزامات تمويل التنمية إلى أفعال**

إن الدلائل على ترجمة التزامات الجهات المانحة إلى أفعال في سياق توافق آراء مونتيري تشير إلى إحراز تقدم كبير في مجال التخفيف من عبء الدين الخارجي. وبالمقابل، تم إحراز تقدم محدود جداً في مجالات أساسية أخرى في توافق آراء مونتيري. ومن الضروري رصد الالتزامات التي قطعتها البلدان الأفريقية وشركاؤها الإنمائيون على السواء لتحقيق أهداف توافق آراء مونتيري. وقد أقر القادة الأفريقيون بهذا واستحدثوا آلية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ التزاماتهم والتزامات شركائهم في التنمية. ويمثل إضفاء الطابع المؤسسي في الآونة الأخيرة على المؤتمر الوزاري الأفريقي بتمويل التنمية خطوة جريئة اتخذها القادة الأفريقيون في هذا المجال. ويجدر بالإشارة أن القادة اتخذوا في المؤتمر العاشر لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المعقد في أديس أبابا، إثيوبيا، في كانون الثاني/يناير 2008، قراراً بأن يطلبوا إلى البلدان الأفريقية أن تشارك مشاركة كاملة في دورات استعراض عام 2008 لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المقرر عقده بالدوحة، قطر، في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول /ديسمبر 2008.

واستحدث المجتمع الدولي أيضاً آلية لرصد أداء الجهات المانحة. فقد أنشأ على سبيل المثال منتدى الشراكة الأفريقي وفريق التقدم الأفريقي، وكلاهما سيرصد التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الرئيسية المتعلقة بتمويل التنمية. وأخيراً سيقوم مدى فعالية آليات الرصد هاتين من حيث قدرتهما على تحويل وعود

الشركاء الإنمائيين إلى حقيقة. لأن البلدان الأفريقية لا يمكنها أن تحقق نتائج هامة في مجال الحد من الفقر ووضع أسس مستقبل أبهى لشعوبها إلا بتنفيذ هذه الالتزامات.

### ترجمة النمو الاقتصادي إلى تنمية اجتماعية

لم يترجم الأداء الاقتصادي القوي في أفريقيا في السنوات الأخيرة إلى مكاسب هامة من حيث التنمية الاجتماعية. ولا تحتاج الحكومات الأفريقية إلى زيادة الاستثمارات في القطاعات الاجتماعية، وخاصة التعليم والصحة، فحسب بل أيضاً إلى تحسين فعالية الإنفاق في القطاع الاجتماعي. وهناك، في الوقت ذاته، حاجة إلى زيادة المكاسب المحققة من النمو بتحسين استهداف مبادرات إيجاد فرص العمل من خلال أطر للاقتصاد الكلي وسياسات قطاعية أوسع نطاقاً وأكثر مرونة.

### سياسات لصالح الفئات المستبعدة اجتماعياً

تحتاج الحكومات الأفريقية وشركاء أفريقيا إلى وضع استراتيجيات تكفل الاستفادة من النمو الاقتصادي للفئات المستبعدة اجتماعياً، ومنها النساء والشباب والمسنون والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وإلى جانب زيادة الاستثمار العام في الخدمات الاجتماعية التي تستهدف هذه الفئات، تحتاج الحكومات الأفريقية إلى النظر في سياسات تعزز استفادتها من مرافق التعليم/التدريب والصحة، ومشاركتها في سوق العمل، وبوجه عام، حقوق الإنسان المكفولة لها. وفي الوقت ذاته، يحتاج الشركاء الإنمائيون إلى استغلال برامج المساعدة التي يقدمونها لدعم هذه الأهداف. وعلى المدى الأبعد، سيساعد مجتمع أكثر شمولاً البلدان على الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي وتحسين إمكانيات النمو.

## المراجع

وحدة المعلومات بمجلة الإيكونوميست Economist ، بيانات متاحة على الإنترنت ، تشرين الأول / أكتوبر 2007

منظمة العمل الدولية ( 2006 )، *الاتجاهات العالمية في تشغيل الشباب*، جنيف.

صندوق النقد الدولي 2007 أ، قاعدة البيانات الحية لصندوق النقد الدولي  
(<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2006/02/data/weoselagr.aspx>)  
واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية .

صندوق النقد الدولي، 2007ب، الآفاق الاقتصادية الإقليمية : أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، واشنطن العاصمة .

صندوق النقد الدولي، 2007ج، الإحصاءات المالية الدولية، واشنطن العاصمة.

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (2006)، *تقرير عام 2006 عن وباء الإيدز في العالم*، جنيف.

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (2007)، *آخر تطورات وباء الإيدز. كانون الأول/ديسمبر 2007*، جنيف.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، 2007 أ قاعدة بيانات أفريقيا، الأمم المتحدة، نيويورك، تشرين الأول/أكتوبر.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، 2007 ب، *التوقعات الاقتصادية العالمية لمشروع LINK*، الأمم المتحدة ، نيويورك ، أيار مايو.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2007 "Efficient Public Service Delivery in Africa: Perspectives on Policy and Institutional Framework"  
(الفعالية في تقديم الخدمات العامة في أفريقيا: تصورات بشأن السياسة العامة والإطار المؤسسي)؛ تقرير البحوث المتعلقة بالسياسات؛ أديس أبابا، إثيوبيا.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2007ب، *تعزيز التنمية في أفريقيا من خلال التنويع، التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام 2007*، أديس أبابا، إثيوبيا.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2008، *ترجمة التزامات تمويل التنمية إلى إجراءات، التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام 2008* ( سيصدر قريباً )، أديس أبابا، إثيوبيا.

منظمة الصحة العالمية (2006)، تقرير عام 2006 عن الملاريا في أفريقيا، جنيف.

منظمة الصحة العالمية (2007)، الوفيات النفاسية في عام 2005 : تقديرات أعدتها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي، جنيف.

البنك الدولي، 2007، مؤشرات التنمية العالمية - قاعدة بيانات متاحة على الإنترنت، واشنطن العاصمة.

البنك الدولي/صندوق النقد الدولي، 2005. "تقرير الرصد العالمي لعام 2005: الأهداف الإنمائية للألفية: من توافق في الآراء إلى زخم"، واشنطن العاصمة.